

له علي درهم لزمه درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان
ولو قال درهم درهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان
واما الثالث فان اراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء
وان نوى الاستيناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد
الاول او اطلق في الاصح ومضى اقربهم كشيء ونوب
وطوب بالبيان فامتنع فالصحيح انه يجيب ولو بين
وكذا به المقر له فليبين وليتبع والقول قول المقر في نفيه
ولو اقر له بالف ثم اقر له بالف في يوم اخر لزمه الف فقط
ولو اختلفت القدر دخل الاقل في الاكثر ولو وصفها بصفيتين
مختلفتين او اسندها الى جهتين او قال قبضت يوم السبت
عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمه الف ولو قال
له على الف من ثمن خمر او كلب او الف قضيت لزمه الف في
الظاهر ولو قال من ثمن عبد لهما قبضه اذ اسلم سلمت
قبل على المذهب وجعل ثمنه ولو قال الف ان شأ الله لم
يلزمه شيء على المذهب ولو قال الف لا يلزم لزمه ولو قال
له على الف وجاء بالف وقال اردت هذا وهو وديعة
وقال المقر له في عليه الف اخذ صدق المقر في الاظهر
بيمينه فان كان قال في ذممي او دينا صدق المقر له على
المذهب **قلت** فاذا قلنا التفسير بالوديعة فالاصح
انها امانة فيقبل دعواه التلّف بعد الاقرار ودعوى
الرد وان قال له عندي او مني الف صدق في دعوى الوديعة
والرد والتلف قطعاً وان علم ولو اقر ببيع او هبة وما
قبض ثم قال كان فاسداً او قمرت لظني الصحة لم
يقبل وله تخلف المقر له فان نكل حلف المقر وسرى ولو
قال هذه الدار لزيد بل لعمرو وعصبتها من زيد بل من

عزو

عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر يعوم قيمتها لعمرو ويصح
الاستثناء ان انقل ولم يستعرق فلوقال له على عشرة الا
تسعة الاثمانية وجب تسعة ويصح من غير الجنس كالف
الاشوب او يبين بنوب قيمته دون الف ومن المعين لهذه
الدار له الا هذه البيت وهذه الدراهم الا هذه الدرهم وفي
المعين وجه شاذ **قلت** ولو قال هؤلاء العبيد له الا
واحد اقبل ورجع في البيان للبه فان مانوا الا واحداً وزعم
انه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح وان علم **فصل**
اقرب نسب ان الحق بنفسه اشترط لصحة ان لا يكون له المحس
ولا التفرع بان يكون معزوف النسب من غيره وان يصدق
المستلحق ان كان اهلاً للتصديق فان كان بالغاً فكلن به
لم يثبت الابنية وان استلحق صغيراً ثبت فلو بلغ وكذا لم
لم يطل في الاصح ويصح ان يستلحق ميتاً صغيراً وكذا البكر
في الاصح ويرثه ولو استلحق اثنان بالغاً ثبت لمن صدقة
وحكم الصغير يأتي في المفترط ان شاء الله تعالى ولو قال لولد
امته هذا اولادي ولدت في مكّي فان قال علقته به في مكّي ثبت
الاستيلاء فان كانت فراثها له الحق بالفراض من غير استلحاق
وان كانت مزوجة فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل
واما اذ الحق النسب بغيره كعند ابي او عمي فيثبت نسبه
من الملحق به بالنسب والسابقة وتثبت كون المقر وارثاً
جائزاً والاصح ان المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته
وان الباطن من الورثة لا ينفرد بالاقرار وان له لواء قرابته
الوارثين وانكر الاخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب
وانه لو اقر ابن جائزاً باخوة مجهولة فالذكر المجهول نسب
المقر له يؤثر فيه ويثبت ايضا نسب المجهول وان اذ

ويشترط كون المقر باليمين
وانه لا يشترط ان يكون
قوله والاصح